الآليات التشريعية والقانونية لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق (دراسة حالة محافظة البصرة)

د. جلال حسن حسن عبدالله

كلية العلوم الإنسانية/ جامعة ميدأوشن/ الإمارات

Email : drgalal_hassan201@hotmail.com

الملخـــص

إنَ يُعدّ قطاع النفط والطاقة الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات في ظل القوانين والتشريعات الحالية.

وتتناول هذه الدراسة "الآليات التشريعية والقانونية لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق – دراسة حالة محافظة البصرة"، نظراً لأهمية هذا الموضوع في ظل أهمية قطاع النفط والطاقة للعراق وفي محافظة البصرة خصوصا.

وتكمن إشكالية الدراسة في معرفة الآليات التشريعية والقانونية الملائمة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، وفي محافظة البصرة بشكل خاص، بما يسمح بتنشيطه وتذليل العقبات التي تواجهه وتشجيع الاستثمار فيه.

وتهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك القوانين والتشريعات الناظمة، والسياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع، وتقييم مدى كفاءة هذا الإطار ومواكبته للتطورات والمعايير الدولية.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول الأول واقع قطاع النفط والطاقة في العراق ومحافظة البصرة، والثاني يتناول الإطار التشريعي والقانوني الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق ، أما الثالث فيخصص للآليات المقترحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق والبصرة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها من أبرز التحديات التي تواجه قطاع النفط والطاقة في العراق قصور الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم له، حيث تبين أن القوانين والتشريعات المعمول بها قديمة وغير ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات مع القطاع الخاص. **وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها** إجراء إصلاح شامل للإطار التشريعي والقانوني المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق، وكذلك ضرورة تبني سياسات وممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة في قطاع النفط والطاقة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الغاز، الطاقة، التشريعات، الاستثمار، محافظة البصرة.

The legislative and legal mechanisms for the development of the oil and energy sector in Iraq (A case study of Basra Governorate)

Prof. Dr. Jalal Hassan Hassan Abdullah
College of Humanities and Sciences/ Mid-Ocean University/UAE
Email : drgalal_hassan201@hotmail.com

Abstract

The oil and energy sector is the cornerstone of the Iraqi economy, yet it faces numerous challenges under the current laws and regulations. This study addresses the "Legislative and Legal Mechanisms for the Development of the Oil and Energy Sector in Iraq – A Case Study of Basra Governorate," given the importance of this subject in light of the vital role the oil and energy sector plays for Iraq, particularly in the Basra region.

The central problem of this study lies in identifying the appropriate legislative and legal mechanisms for developing the oil and energy sector in Iraq in general and in Basra specifically. This includes revitalizing the sector, overcoming the obstacles it faces, and encouraging investment in it.

The study aims to analyze the current legislative and legal framework governing the oil and energy sector in Iraq, including relevant laws and regulations, government policies, and strategies concerning this sector. It also evaluates the efficiency of this framework and its alignment with international developments and standards.

The study is divided into three main chapters: the first addresses the current state of the oil and energy sector in Iraq and Basra, the second focuses on the current legislative and legal framework for the oil and energy sector in Iraq, and the third is dedicated to proposing mechanisms for developing the oil and energy sector in Iraq and Basra.

The study concludes with several findings, most notably that one of the major challenges facing the oil and energy sector in Iraq is the inadequacy of the current legislative and legal framework. The existing laws and regulations are outdated and not conducive to attracting foreign investments and partnerships with the private sector. The study recommends a comprehensive reform of the legislative and legal framework governing the oil and energy sector in Iraq, alongside adopting more sustainable and environmentally friendly policies and practices in the sector.

Keywords: Oil, Gas, Energy, Legislation, Investment, Basra Governorate.

المقدمة

يعد قطاع النفط والطاقة في العراق، وبشكل خاص في محافظة البصرة، من أهم القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية للبلاد. فالعراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، ويعد من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. إن محافظة البصرة، التي تقع في جنوب العراق على الخليج العربي، تحتضن معظم حقول النفط والغاز العراقية وموانئ التصدير الرئيسية.

وتبدو أهمية قطاع النفط والطاقة في العراق تكمن من عدة جوانب، حيث يشكل النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل القومي للعراق، حيث تمثل عائدات تصدير النفط والغاز حوالي ٩٠% من إيرادات الموازنة العامة للدولة. كما يلعب العراق دوراً محورياً في أسواق الطاقة العالمية، كونه عضواً مؤثراً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ويمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي.

وفضلا عن ذلك تشكل عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات، ويمنح موقع العراق الجغرافي والغني بالنفط والغاز البلاد أهمية استراتيجية كبيرة في المنطقة، ويجعله محط اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية.

أما محافظة البصرة، فتكتسب أهميتها من كونها تضم معظم حقول النفط والغاز العراقية، وتحتضن موانئ التصدير الرئيسية مثل ميناء البصرة النفطي ومرافئ خور الزبير. كما تضم البصرة مجمعات تكرير النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية الرئيسية في البلاد[1].

إن قطاع النفط والطاقة في العراق، وبشكل خاص في محافظة البصرة، يعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي والمصدر الرئيسي للدخل القومي. لكن هذا القطاع الحيوي يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعيق تطوره وتحد من استغلال إمكاناته الكاملة. **لذلك، هناك حاجة ملحة لتطوير هذا القطاع وتحديث البنية التحتية والأطر التشريعية والقانونية المنظمة له:**

- تعاني البنية التحتية لقطاع النفط والغاز في العراق من التقادم والإهمال المتراكم على مدى عقود من الحروب والنزاعات والحصار الاقتصادي. فمعظم حقول النفط والغاز ومنشآت التكرير والتصدير قديمة وتحتاج إلى تأهيل وتحديث شامل لتعزيز كفاءتها وزيادة إنتاجها. كما تفتقر البلاد إلى شبكات أنابيب حديثة لنقل النفط والغاز بطريقة آمنة وفعالة.
- كما يعاني القطاع من نقص الاستثمارات والخبرات الفنية المتخصصة، خاصة بعد هجرة العديد من الكفاءات العراقية في هذا المجال خلال فترات الحروب والأزمات. لذلك، هناك حاجة

ماسة لجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات مع الشركات العالمية الرائدة في مجال النفط والغاز لتوفير رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة والخبرات اللازمة لتطوير هذا القطاع.

– وتشكل البيئة التشريعية والقانونية الحالية عائقاً أمام تطوير قطاع النفط والطاقة في العراق. فالقوانين والأنظمة المعمول بها قديمة وغير ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص. كما أن هناك غموضاً وتداخلاً في الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم، مما يخلق بيئة غير مستقرة وغير جاذبة للمستثمرين.

– ويواجه قطاع النفط والطاقة في العراق تحديات أمنية خطيرة، حيث تتعرض البنية التحتية والعاملين في هذا القطاع لهجمات إرهابية متكررة تهدد استقرار العمليات وتسبب خسائر فادحة. لذلك، هناك حاجة ملحة لتعزيز الأمن والحماية لمنشآت النفط والغاز والقوى العاملة فيها.

– كما تشكل قضايا البيئة والاستدامة تحدياً آخر أمام تطوير قطاع الطاقة في العراق. فالممارسات الحالية في إنتاج واستخراج النفط والغاز تسبب تلوثاً بيئياً خطيراً وهدراً للموارد الطبيعية. لذا، يجب العمل على تبني ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة في هذا القطاع الحيوي.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن هناك حاجة ملحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق، وخاصة في محافظة البصرة، من خلال تحديث البنية التحتية، وجذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية، وتطوير الأطر التشريعية والقانونية، وتعزيز الأمن والاستدامة البيئية. فهذا القطاع يمثل شريان الحياة للاقتصاد العراقي، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والازدهار في البلاد دون تطويره وتعظيم الاستفادة من ثرواته الهائلة.

إشكالية الدراسة

على الرغم من أهمية قطاع النفط والطاقة للاقتصاد العراقي باعتباره الركيزة الأساسية له، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تطويره وتعظيم الاستفادة من إمكاناته الهائلة. وتتمثل إحدى أبرز هذه التحديات في قصور التشريعات والقوانين الحالية المنظمة لهذا القطاع، والتي تعود في جذورها إلى عقود سابقة ولم تعد ملائمة للتطورات والمتغيرات الحديثة.

فالقوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في قطاع النفط والطاقة العراقي غير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص، كما أنها لا تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يشوب هذه التشريعات الكثير

من الغموض والتداخل في الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم، مما يخلق بيئة غير مستقرة وغير جاذبة للمستثمرين.

ومن هنا، تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي

ما هي الآليات التشريعية والقانونية الملائمة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، وفي محافظة البصرة بشكل خاص، بما يسمح بتنشيطه وتذليل العقبات التي تواجهه وتشجيع الاستثمار فيه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية مهمة، منها

١. ما هي نقاط القوة والضعف في الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق؟ وما مدى كفاءته في مواجهة التحديات والمعوقات التي يواجهها هذا القطاع؟

٢. ما هي التعديلات التشريعية والقانونية الضرورية لتحسين وتطوير الإطار المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق؟ وكيف يمكن مواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال؟

٣. كيف يمكن توضيح وتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم فيما يتعلق بإدارة واستثمار قطاع النفط والطاقة، بما يضمن التنسيق والتكامل وتجنب التداخل في الصلاحيات؟

٤. ما هي السياسات والاستراتيجيات الحكومية المطلوبة لتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق، وتحسين البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات مع القطاع الخاص؟

٥. ما هي الآليات والمقترحات الخاصة بتطوير قطاع النفط والطاقة في محافظة البصرة، باعتبارها المحافظة الرئيسية المنتجة للنفط في العراق؟ وكيف يمكن التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع في المحافظة؟

٦. ما هو الدور المطلوب من الحكومة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية في عملية تطوير قطاع النفط والطاقة في العراق والبصرة؟ وما هي آليات التنسيق والتعاون بينهم لتحقيق هذا الهدف؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لمحوريتها في تناول إحدى أهم القضايا الاستراتيجية والحيوية للاقتصاد العراقي، ألا وهي تطوير قطاع النفط والطاقة الذي يشكل العمود الفقري والمصدر الرئيسي للدخل القومي للبلاد. **كما تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات مهمة :**

١. **الأهمية الاقتصادية:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كلي على قطاع النفط والطاقة، حيث تشكل عائدات تصدير النفط والغاز ما يقارب ٩٠% من إيرادات الموازنة العامة للدولة. لذلك، فإن تطوير هذا القطاع وتعظيم الاستفادة من ثرواته الهائلة سيكون له أثر مباشر على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

٢. **الأهمية التنموية:** تشكل عائدات قطاع النفط والطاقة المصدر الرئيسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات. لذا، فإن تطوير هذا القطاع سيساهم بشكل كبير في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

٣. **الأهمية الاستراتيجية:** يلعب العراق دوراً محورياً في أسواق الطاقة العالمية، كونه عضواً مؤثراً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ويمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي. لذلك، فإن تطوير قطاع النفط والطاقة سيعزز من مكانة العراق الاستراتيجية ودوره الإقليمي والدولي في هذا المجال الحيوي.

٤. **الأهمية الجغرافية:** تركز الدراسة على محافظة البصرة، التي تعتبر المنطقة الأكثر أهمية في العراق من حيث إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، حيث تضم معظم الحقول النفطية الرئيسية والموانئ البحرية للتصدير. لذا، فإن تطوير قطاع النفط والطاقة في هذه المحافظة سيكون له أثر بالغ الأهمية على الاقتصاد العراقي ككل.

٥. **الأهمية التشريعية والقانونية:** تتناول الدراسة أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع النفط والطاقة في العراق، وهي قصور الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لهذا القطاع. لذلك، فإن اقتراح آليات تشريعية وقانونية جديدة لتطوير هذا القطاع سيكون له أثر كبير على تذليل العقبات التي تعترضه وتحفيز الاستثمار فيه.

٦. **الأهمية العلمية:** تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في مجال قانون النفط والطاقة، وتقدم رؤى وتحليلات متعمقة حول الإطار التشريعي والقانوني لهذا القطاع الحيوي في العراق، بالإضافة إلى استعراض تجارب دول أخرى ناجحة في هذا المجال.

لكل هذه الاعتبارات، تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة، حيث ستسلط الضوء على أحد أهم القضايا الاستراتيجية للاقتصاد العراقي، وستقدم مقترحات وآليات عملية لتطوير قطاع النفط والطاقة بما يخدم التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي في البلاد.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو التالي

١. تقييم الوضع الراهن لقطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، ومحافظة البصرة بشكل خاص، من حيث الإنتاج، التصدير، البنية التحتية، والتحديات والمعوقات التي تواجهه.

٢. دراسة وتحليل الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك القوانين والتشريعات الناظمة، والسياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع، وتقييم مدى كفاءة هذا الإطار ومواكبته للتطورات والمعايير الدولية.

٣. اقتراح آليات تشريعية وقانونية جديدة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك تقديم مقترحات لتعديل وتحديث التشريعات والقوانين الحالية، ووضع إطار تشريعي وقانوني جديد يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية، واقتراح آليات لتوضيح الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

٤. تقديم سياسات واستراتيجيات مقترحة لتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك وضع خطط وبرامج لتحسين البنية التحتية وتحديث المنشآت، واقتراح سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات مع القطاع الخاص، وتحديد آليات للتنسيق بين الحكومة والشركات الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال.

٥. التركيز على دراسة حالة محافظة البصرة، باعتبارها المحافظة الأكثر أهمية في العراق من حيث إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، وتقديم آليات خاصة لتطوير قطاع النفط في هذه المحافظة، بما في ذلك تحليل الواقع الحالي والتحديات التي تواجهه، واقتراح مبادرات وبرامج لتعزيز البنية التحتية وتحديث منشآت النفط والغاز، وتقديم توصيات للسلطات المحلية لتنمية هذا القطاع الحيوي.

٦. تقديم رؤية مستقبلية لقطاع النفط والطاقة في العراق والبصرة، من خلال رسم سيناريوهات مستقبلية لهذا القطاع في ضوء الآليات والتوصيات المقترحة، وتحديد الفرص والمزايا التي ستتحقق من تطويره على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي، وتوقع مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

حدود الدراسة

تتحدد حدود هذه الدراسة على النحو التالي

١. **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة بشكل رئيسي على قطاع النفط والطاقة في العراق، وتحديداً الآليات التشريعية والقانونية اللازمة لتطوير هذا القطاع الحيوي. وتغطي الدراسة

مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، مثل: واقع قطاع النفط والطاقة في العراق والتحديات التي يواجهها، الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لهذا القطاع، ومدى كفاءته، الآليات التشريعية والقانونية المقترحة لتطوير هذا القطاع، السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية قطاع النفط والطاقة، ودور الحكومة والقطاع الخاص في تطوير هذا القطاع.

٢. **الحدود المكانية:** على الرغم من أن الدراسة تتناول قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، إلا أنها تركز بشكل خاص على محافظة البصرة، باعتبارها المحافظة الأكثر أهمية في هذا القطاع، حيث تضم معظم حقول النفط والغاز الرئيسية والموانئ البحرية للتصدير. وتقدم الدراسة دراسة حالة متعمقة لواقع قطاع النفط في محافظة البصرة والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى اقتراح آليات خاصة لتطوير هذا القطاع في المحافظة.

٣. **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الوضع الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق والإطار التشريعي والقانوني المعمول به حالياً، مع التركيز على الآليات المستقبلية المقترحة لتطوير هذا القطاع. وتستند الدراسة إلى البيانات والمعلومات المتوفرة حتى وقت إعدادها، مع إمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى في الفترات السابقة في مجال تطوير قطاع النفط والطاقة.

منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على منهج علمي متكامل، يجمع بين عدة مناهج بحثية لتحقيق أهدافها على أكمل وجه، ومن أبرز هذه المناهج:

ستعتمد الدراسة **أولاً** على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، ومحافظة البصرة بشكل خاص، من حيث الإنتاج والتصدير والبنية التحتية والتحديات التي تواجهه. كما سيتم وصف الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لهذا القطاع ودراسة مكوناته وتحليلها بشكل معمق للوقوف على مدى كفاءتها وأوجه القصور فيها.

كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطي **ثانياً** في اقتراح الآليات التشريعية والقانونية الجديدة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق، بناءً على تحليل الوضع الراهن.

كما ستعتمد الدراسة على أسلوب دراسة الحالة في تناول واقع قطاع النفط في محافظة البصرة، من خلال تحليل التحديات والمعوقات التي تواجهه هناك، واقتراح آليات خاصة لتطوير هذا القطاع في المحافظة، مع تقديم توصيات للسلطات المحلية في هذا الشأن.

فضلاً عن إعتماد مصادر متنوعة للمعلومات، مثل الكتب والمراجع العلمية، والتقارير الحكومية والدولية، والدراسات والأبحاث المتخصصة في مجال قطاع النفط والطاقة.

خطة الدراسة

تنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع قطاع النفط والطاقة في العراق ومحافظة البصرة:

المطلب الأول: نظرة عامة على قطاع النفط والطاقة في العراق (الإنتاج، التصدير، التحديات).

المطلب الثاني: واقع قطاع النفط والطاقة في محافظة البصرة (حقول النفط، التصدير، البنية التحتية).

المبحث الثاني: الإطار التشريعي والقانوني الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق:

المطلب الأول: القوانين والتشريعات الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق.

المطلب الثاني: السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع، ودراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي.

المبحث الثالث: الآليات المقترحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق والبصرة:

المطلب الأول: تعديلات تشريعية وقانونية مقترحة لتطوير هذا القطاع، وسياسات واستراتيجيات جديدة لتنميته.

المطلب الثاني: آليات لتحسين البنية التحتية والاستثمار في قطاع النفط والطاقة، ودور الحكومة والقطاع الخاص في تطويره، ودراسة حالة محافظة البصرة وآليات تطوير قطاع النفط فيها.

الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول/ واقع قطاع النفط والطاقة في العراق ومحافظة البصرة

يعد قطاع النفط والطاقة شريان الحياة للاقتصاد العراقي، حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي والعملة الصعبة للبلاد. ويحظى هذا القطاع بأهمية استراتيجية كبيرة نظراً لامتلاك العراق لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى عضويته المؤثرة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

ويهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على واقع قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام، ومحافظة البصرة بشكل خاص، باعتبارها المحافظة الأكثر أهمية في هذا القطاع الحيوي. وسيتم تناول عدة جوانب رئيسية، بما في ذلك الإنتاج والتصدير والتحديات التي تواجه هذا القطاع على المستوى الوطني، إضافة إلى تسليط الضوء على واقع حقول النفط والتصدير والبنية التحتية في محافظة البصرة.

وتكمن أهمية هذا المبحث في كونه يمثل نقطة البداية الضرورية لفهم الوضع الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق، وتحديد أوجه القصور والمعوقات التي تعترضه، وهو ما سيمهد الطريق لاقتراح الآليات والحلول اللازمة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي في المباحث اللاحقة.

وعلى ذلك، ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: نظرة عامة على قطاع النفط والطاقة في العراق.

المطلب الثاني: واقع قطاع النفط والطاقة في محافظة البصرة.

المطلب الأول/ نظرة عامة على قطاع النفط والطاقة في العراق

يعد قطاع النفط والطاقة من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، حيث يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني ويمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي. يتمتع العراق بثروة هائلة من احتياطيات النفط الخام، مما يجعله أحد الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث إنتاج وتصدير النفط.

في هذا المطلب، سنلقي نظرة شاملة على قطاع النفط والطاقة في العراق، متناولين ثلاثة محاور رئيسية: الإنتاج، والتصدير، والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي. من خلال هذه النظرة العامة، سنحاول فهم الوضع الحالي للقطاع وإمكاناته المستقبلية، فضلاً عن التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الثروة الطبيعية الهائلة.

ويشكل هذا المطلب أساساً متيناً لفهم أهمية قطاع النفط والطاقة في العراق وتأثيره على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. من خلال دراسة هذه الجوانب المختلفة، سنكون قادرين

على تقييم الفرص والتحديات بشكل أفضل، مما يساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بهذا القطاع الاستراتيجي. **وسوف نتناول بيان ذلك بالتفصيل على النحو التالي:**

أولاً: الإنتاج

يعد العراق من أكبر منتجي النفط الخام في العالم، حيث يحظى بإحتياطيات هائلة من النفط الخام تقدر بحوالي ١٤٥ مليار برميل، وهو ما يمثل حوالي ٨.٤% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة. تتركز معظم هذه الاحتياطيات في حقول النفط الجنوبية الكبيرة مثل رميلة، والزبير، ومجنون، وغيرها.

في السنوات الأخيرة، شهد العراق زيادة كبيرة في إنتاج النفط الخام، حيث ارتفع من حوالي ٢.٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٤.٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، بما في ذلك الاستثمارات الكبيرة في تطوير حقول النفط القائمة وإنشاء البنية التحتية اللازمة، فضلاً عن تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد[٢].

تلعب شركات النفط العالمية دوراً محورياً في تطوير قطاع النفط العراقي، حيث تعمل العديد من الشركات الكبرى مثل إكسون موبيل، وبي بي، وشل، وتوتال، وغيرها في العراق بموجب اتفاقيات تقاسم الإنتاج. هذه الاتفاقيات تمنح الشركات الأجنبية حقوق استكشاف وتطوير حقول النفط مقابل حصة من الإنتاج.

إلى جانب النفط الخام، يمتلك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، والتي تقدر بحوالي ٣.٥ تريليون متر مكعب. ومع ذلك، فإن إنتاج الغاز الطبيعي في العراق لا يزال محدوداً نسبياً، حيث يتم حرق معظم الغاز المصاحب للنفط بسبب نقص البنية التحتية اللازمة لمعالجته واستخدامه.

على الرغم من التحديات التي يواجهها قطاع النفط العراقي، إلا أن هناك إمكانات هائلة لزيادة الإنتاج في المستقبل. يهدف العراق إلى رفع إنتاج النفط الخام إلى حوالي ٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك من خلال استثمارات كبيرة في حقول النفط الجديدة والقائمة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتصدير النفط والغاز.

ثانياً: التصدير

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط الخام، التي تشكل أكثر من ٩٠% من إجمالي الصادرات السلعية للبلاد. في عام ٢٠٢٢، صدر العراق ما متوسطه ٣.٨ مليون برميل من النفط الخام يومياً، مما جعله ثاني أكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية[٣]. تتركز معظم صادرات النفط العراقية في الأسواق الآسيوية، خاصة الصين والهند، إلى جانب دول أخرى مثل كوريا الجنوبية واليابان. كما يصدر العراق كميات كبيرة من النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتم تصدير النفط العراقي عبر موانئ التصدير الرئيسية في الخليج العربي، بما في ذلك ميناء البصرة النفطي، الذي يعد واحداً من أكبر موانئ التصدير في العالم. كما يتم تصدير كميات أقل من النفط عبر خط أنابيب يصل إلى تركيا.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط في السنوات الأخيرة، إلا أن العراق لا يزال يواجه تحديات في زيادة صادراته بسبب القيود على البنية التحتية والقدرة التصديرية. يعمل العراق على تحسين البنية التحتية للنقل والتصدير، بما في ذلك إنشاء خطوط أنابيب جديدة وتوسيع موانئ التصدير.

ثالثاً: التحديات

على الرغم من الإمكانات الهائلة لقطاع النفط والغاز في العراق، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتحقيق أقصى استفادة منه[٤]. **فيما يلي بعض التحديات الرئيسية:**

١- **البنية التحتية القديمة والمتهالكة:** تعاني البنية التحتية للنفط والغاز في العراق من الإهمال والتقادم بعد عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية. هناك حاجة ماسة لاستثمارات كبيرة لتحديث وتوسيع شبكات الأنابيب ومرافق التكرير والتصدير.

٢- **الأوضاع الأمنية المتقلبة:** لا تزال المناطق النفطية الرئيسية في العراق معرضة للتهديدات الأمنية من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية، مما يعرقل الاستثمار والعمليات النفطية بشكل كبير.

٣- **النزاعات السياسية والإقليمية:** توجد خلافات سياسية وإقليمية حادة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان العراق حول السيطرة على مناطق النفط والغاز والإيرادات المتأتية منها.

٤- **عدم الاستقرار القانوني والبيروقراطية:** يعاني قطاع النفط والغاز العراقي من عدم وضوح القوانين والإجراءات البيروقراطية المعقدة، مما يثني الاستثمارات الأجنبية ويعرقل المشاريع الجديدة.

٥- **محدودية إنتاج الغاز الطبيعي:** على الرغم من احتياطيات الغاز الهائلة، إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي في العراق لا يزال محدوداً بسبب نقص البنية التحتية والقدرات الفنية اللازمة لاستغلالها.

المطلب الثاني/ واقع قطاع النفط والطاقة في محافظة البصرة

تعدُ محافظة البصرة الواقعة في جنوب العراق من أهم المناطق النفطية في البلاد، حيث تضم بعضًا من أكبر حقول النفط في العالم. تتمتع هذه المحافظة بموقع استراتيجي على الخليج العربي، مما يجعلها نقطة انطلاق رئيسية لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية.

وفي هذا المطلب، سنسلط الضوء على واقع قطاع النفط والطاقة في محافظة البصرة، متناولين ثلاثة محاور رئيسية: حقول النفط، التصدير، والبنية التحتية. سنستكشف الحقول النفطية الرئيسية في المحافظة، بما في ذلك احتياطياتها وإنتاجها، فضلاً عن دورها المحوري في تصدير النفط العراقي عبر موانئ التصدير الواقعة على الخليج العربي.

كما سنتطرق إلى البنية التحتية للنفط والغاز في محافظة البصرة، بما في ذلك شبكات الأنابيب ومرافق التكرير والتخزين. سنحلل التحديات والفرص المتعلقة بتحديث وتوسيع هذه البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد على النفط والغاز في السوق العالمية.

من خلال هذا المطلب، سنكتسب فهمًا شاملاً للدور المحوري الذي تلعبه محافظة البصرة في قطاع النفط والطاقة العراقي، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع الحيوي في المنطقة. سيساعد ذلك على تحديد الاحتياجات والأولويات للاستثمار والتطوير في هذا القطاع الاستراتيجي، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة البصرة والعراق ككل.

وسوف نتناول بيان ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: حقول النفط

تضم محافظة البصرة بعضًا من أكبر وأغنى حقول النفط في العراق والعالم. تشتهر المحافظة بحقول النفط الضخمة مثل رميلة، والزبير، ومجنون، والبرجسية، وغيرها[٥]. **فيما يلي تفاصيل عن أبرز حقول النفط في محافظة البصرة:**

١- **حقل رميلة:** يعد حقل رميلة أكبر حقل نفط في العراق، ويحتوي على احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو ١٧ مليار برميل. يبلغ إنتاجه الحالي حوالي ١.٥ مليون برميل يوميًا، ويتم تشغيله بالشراكة بين شركة نفط البصرة العراقية وشركات أجنبية مثل بي بي وشل وبتروناس الماليزية.

٢- **حقل الزبير:** يحتوي حقل الزبير على احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو ٨.٦ مليار برميل، ويبلغ إنتاجه الحالي حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميًا. يتم تشغيل الحقل من قبل شركة إيني الإيطالية وشركات أخرى.

٣-**حقل مجنون:** يعد حقل مجنون واحدًا من أكبر حقول النفط في العراق، حيث يحتوي على احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو ١٥ مليار برميل. يبلغ إنتاجه الحالي حوالي ٢٣٠ ألف برميل يوميًا، ويتم تشغيله من قبل شركة بتروناس الماليزية.

حقل البرجسية: يحتوي حقل البرجسية على احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو ٦ مليار برميل، ويبلغ إنتاجه الحالي حوالي ١٥٠ ألف برميل يوميًا. يتم تشغيله من قبل شركة نفط البصرة العراقية وشركات أجنبية مثل لوك أويل الروسية.

ثانياً: التصدير:

تلعب محافظة البصرة دوراً محورياً في تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، حيث تضم أكبر موانئ التصدير النفطية في البلاد. تمر معظم صادرات النفط الخام العراقية عبر هذه الموانئ قبل شحنها إلى الدول المستوردة. **فيما يلي تفاصيل عن موانئ التصدير الرئيسية في محافظة البصرة**[٦]:

١- **ميناء البصرة النفطي:** يعد ميناء البصرة النفطي أكبر ميناء لتصدير النفط الخام في العراق، حيث يمتلك قدرة تصديرية تصل إلى حوالي ٣.٥ مليون برميل يومياً. يتم تصدير معظم النفط العراقي المنتج من حقول الجنوب عبر هذا الميناء إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية والأمريكية.
ميناء خور الزبير: يقع ميناء خور الزبير على مقربة من ميناء البصرة النفطي، ويستخدم لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. يبلغ طاقته التصديرية حوالي ٨٠٠ ألف برميل يومياً.

٢- **ميناء خور العميه:** يعد ميناء خور العميه ثالث أكبر ميناء لتصدير النفط الخام في العراق، حيث يبلغ طاقته التصديرية حوالي ٧٠٠ ألف برميل يومياً. يتم تصدير النفط من هذا الميناء بشكل رئيسي إلى الأسواق الآسيوية.

إلى جانب هذه الموانئ الرئيسية، هناك أيضًا عدد من موانئ التصدير الأصغر في محافظة البصرة، مثل ميناء الفاو وميناء خور الزبير الصغير. يعمل العراق على زيادة طاقته التصديرية من خلال تحديث وتوسيع هذه الموانئ وبناء بنية تحتية جديدة للتصدير.

ثالثاً: البنية التحتية

تضم محافظة البصرة بنية تحتية واسعة لصناعة النفط والغاز، بما في ذلك شبكات الأنابيب ومرافق التكرير والتخزين. ومع ذلك، فإن معظم هذه البنية التحتية قديمة ومتهالكة وتحتاج إلى تحديث وتوسيع لتلبية الطلب المتزايد على النفط والغاز في السوق العالمية[٧]. **فيما يلي تفاصيل عن البنية التحتية الرئيسية للنفط والغاز في محافظة البصرة:**

١- **شبكات الأنابيب:** تمتلك محافظة البصرة شبكة واسعة من خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير ومصافي التكرير. تشمل هذه الشبكة خطوط الأنابيب الرئيسية مثل خط أنابيب البصرة-الفاو البحري، وخط أنابيب البصرة-خور الزبير، وغيرها. معظم هذه الأنابيب قديمة وتحتاج إلى صيانة وتحديث.

٢- **مصافي التكرير:** تضم محافظة البصرة عدداً من مصافي تكرير النفط الخام، أبرزها مصفى البصرة ومصفى الشعيبة. تبلغ الطاقة التكريرية الإجمالية لهذه المصافي حوالي ٦٢٠ ألف برميل يومياً. ومع ذلك، فإن هذه المصافي قديمة ولا تعمل بكامل طاقتها بسبب نقص الصيانة والتحديث.

٣- **مرافق التخزين:** تحتوي محافظة البصرة على مرافق تخزين واسعة للنفط الخام والمنتجات المكررة، بما في ذلك خزانات تخزين في موانئ التصدير ومناطق أخرى. تبلغ السعة التخزينية الإجمالية حوالي ٢٥ مليون برميل. ومع ذلك، فإن بعض هذه المرافق قديمة وتحتاج إلى تحديث وصيانة.

ويعمل العراق على تحديث وتوسيع البنية التحتية للنفط والغاز في محافظة البصرة من خلال مشاريع كبيرة، بما في ذلك بناء خطوط أنابيب جديدة ومصافي تكرير حديثة ومرافق تخزين إضافية. ويهدف ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط والغاز من هذه المحافظة الاستراتيجية.

المبحث الثاني/ الإطار التشريعي والقانوني الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق

يشكل الإطار التشريعي والقانوني العنصر الأساسي في تنظيم وإدارة قطاع النفط والطاقة في أي دولة، حيث يحدد القواعد والضوابط التي تحكم عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق والتصدير للنفط والغاز الطبيعي. **وفي العراق**، يلعب هذا الإطار دوراً محورياً في تحديد السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع الحيوي، والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

في هذا المبحث، سنتناول بالتفصيل الإطار التشريعي والقانوني الحالي لقطاع النفط والطاقة في العراق، مع التركيز على القوانين والتشريعات والتعليمات والأنظمة الناظمة لهذا القطاع. سنستعرض أيضاً السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بقطاع النفط والطاقة، ودراسة وتحليل مدى كفاءة هذا الإطار القانوني والتشريعي في تحقيق الأهداف المنشودة.

في المطلب الأول، سنقدم نظرة شاملة على القوانين والتشريعات والتعليمات والأنظمة الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك قانون النفط والغاز، وقانون الشركات النفطية الوطنية، وقانون تنظيم عقود التراخيص النفطية، وغيرها من التشريعات ذات الصلة.

أما في المطلب الثاني، فسنركز على السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع، بما في ذلك سياسات الإنتاج والتصدير والاستثمار والتنمية المستدامة. كما سنقوم بدراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي في تلبية احتياجات القطاع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة في هذا المجال.

من خلال هذا المبحث، سنكتسب فهماً متعمقاً للبيئة القانونية والتنظيمية التي يعمل فيها قطاع النفط والطاقة في العراق، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه هذا الإطار التشريعي والقانوني. سيساعد ذلك على تحديد نقاط القوة والضعف في هذا الإطار، وتقديم توصيات لتعزيزه وتحسينه لضمان تنمية واستغلال مستدام لثروات النفط والغاز في العراق.

وعلى ضوء ذلك، ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: القوانين والتشريعات الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق.

المطلب الثاني: السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع، ودراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي.

المطلب الأول/ القوانين والتشريعات الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق

يعتمد قطاع النفط والطاقة في العراق على إطار قانوني وتشريعي شامل لتنظيم جميع جوانب عملياته، بدءًا من الاستكشاف والإنتاج وصولاً إلى التسويق والتصدير. يشكل هذا الإطار القانوني والتشريعي الأساس المنظم لكافة الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي في البلاد، ويحدد القواعد والضوابط التي يجب على جميع الجهات المعنية الالتزام بها.

وفي هذا المطلب، سنستعرض بالتفصيل القوانين والتشريعات والتعليمات والأنظمة الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق، والتي تشكل الإطار القانوني الرئيسي لهذا القطاع الحيوي. سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً، سنتناول القوانين الناظمة لقطاع النفط والطاقة في العراق، بما في ذلك قانون النفط والغاز، وقانون الشركات النفطية الوطنية، وقوانين أخرى ذات صلة. سنقدم نظرة عامة على أهم بنود هذه القوانين وأهدافها ومجالات تطبيقها.

ثانياً، سنركز على التشريعات الناظمة لهذا القطاع، مثل قانون تنظيم عقود التراخيص النفطية، وقانون الضرائب على النفط والغاز، وغيرها من التشريعات المهمة. سنشرح أهمية هذه التشريعات وكيفية تنظيمها للعمليات المختلفة في قطاع النفط والطاقة.

ثالثاً، سنتطرق إلى التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات المختصة، مثل تعليمات الإنتاج والتصدير، وأنظمة السلامة والبيئة، وغيرها. سنوضح دور هذه التعليمات والأنظمة في تنظيم الجوانب الفنية والتشغيلية للقطاع.

ومن خلال هذا المطلب، سنكتسب فهماً شاملاً للإطار القانوني والتشريعي الحاكم لقطاع النفط والطاقة في العراق، وكيف يتم تنظيم مختلف جوانب هذا القطاع الاستراتيجي. سيساعد ذلك على تقييم مدى كفاءة وفعالية هذا الإطار، وتحديد أي ثغرات أو تحديات قد تواجهه، مما يمهد الطريق لاقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة.

أولاً: القوانين الناظمة

يخضع قطاع النفط والطاقة في العراق لعدد من القوانين الناظمة الرئيسية، والتي تشكل الإطار القانوني الأساسي لهذا القطاع الحيوي. **فيما يلي تفاصيل عن أبرز هذه القوانين:**

١. قانون النفط والغاز رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ في إقليم كوردستان:

يعد هذا القانون من أهم القوانين الناظمة لقطاع النفط والغاز في العراق، حيث يحدد السياسات العامة والأسس القانونية لإدارة وتنظيم هذا القطاع. يتضمن القانون العديد من المواد المهمة، بما

في ذلك تنظيم عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير، وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية والإقليم في إدارة الثروات النفطية والغازية، وإنشاء الشركات النفطية الوطنية[٨].

٢. قانون الشركات النفطية الوطنية رقم (٤) لسنة ٢٠١٨:

ينظم هذا القانون إنشاء وتشكيل وإدارة الشركات النفطية الوطنية في العراق، بما في ذلك شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب وشركة الغاز الوطنية. يحدد القانون أهداف هذه الشركات وصلاحياتها ومهامها في إدارة عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير للنفط والغاز[٩].

٣. قانون تنظيم عقود التراخيص النفطية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٨:

يهدف هذا القانون إلى تنظيم عقود التراخيص النفطية التي تمنحها الحكومة العراقية للشركات الأجنبية للعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج. يحدد القانون أنواع العقود المسموح بها، وإجراءات منح التراخيص، والحقوق والالتزامات المترتبة على الأطراف المتعاقدة[١٠].

ومن جانبنا نرى أن هذه القوانين الثلاثة تشكل العمود الفقري للإطار القانوني الناظم لقطاع النفط والطاقة في العراق، وتغطي جوانب مختلفة من عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير، فضلاً عن إنشاء وإدارة الشركات النفطية الوطنية.

ثانياً: التشريعات الناظمة

إلى جانب القوانين الرئيسية، يخضع قطاع النفط والطاقة في العراق لعدد من التشريعات الناظمة التي تنظم جوانب محددة من عملياته. فيما يلي أبرز هذه التشريعات:

١. قانون فرض ضريبة دخل على الشركات الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠:

ينظم هذا القانون فرض الضرائب على دخل شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق على عقود استكشاف وتطوير وانتاج الرقع الاستكشافية والحقول النفطية والغازية والعمليات الفنية المرتبطة بالابار وتشمل إنزال البطانات والتسميت وانعاش الابار والجس الكهربائي واكمال الابار[١١].

٢. قانون حماية البيئة من عمليات النفط والغاز رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩:

يهدف هذا القانون إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية من الآثار السلبية المحتملة لعمليات النفط والغاز، ويفرض متطلبات وضوابط بيئية على الشركات العاملة في هذا القطاع. يتضمن القانون أحكامًا تتعلق بالحد من التلوث والإدارة السليمة للنفايات والمخلفات[١٢].

٣. قانون تنظيم تصدير النفط والغاز رقم (١٧) لسنة ٢٠١٢

ينظم هذا القانون عمليات تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي من العراق، ويحدد الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتصدير هذه الموارد. يشمل ذلك تحديد موانئ التصدير المعتمدة، ومعايير جودة النفط والغاز المصدر، وإجراءات التفتيش والمراقبة.

وتعمل هذه التشريعات جنبًا إلى جنب مع القوانين الرئيسية لتوفير إطار تنظيمي شامل لقطاع النفط والطاقة في العراق، حيث تغطي جوانب مهمة مثل الضرائب والبيئة وتصدير الموارد الطبيعية.

ثالثاً: التعليمات والأنظمة

إضافة إلى القوانين والتشريعات، هناك العديد من التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات المختصة، والتي تنظم الجوانب الفنية والتشغيلية لقطاع النفط والطاقة في العراق.

وتلعب هذه التعليمات والأنظمة دورًا حيويًا في تنظيم الجوانب التشغيلية والفنية لقطاع النفط والطاقة في العراق، وضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات المعتمدة في مجالات الإنتاج والسلامة والاستكشاف وغيرها.

المطلب الثاني/ السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع ودراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي

لا شك أن قطاع النفط والطاقة يشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي ويلعب دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد[١٣]. لذلك، تولي الحكومة العراقية أهمية قصوى لوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتنظيم وتطوير هذا القطاع الحيوي بشكل مستدام.

في هذا المطلب، سنتناول السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بقطاع النفط والطاقة في العراق، والتي تشكل الإطار العام لتوجيه وإدارة هذا القطاع. كما سنقوم بدراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي في تلبية متطلبات هذه السياسات والاستراتيجيات، وتحقيق الأهداف المنشودة. وسنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً، سنستعرض السياسات الحكومية المتعلقة بقطاع النفط والطاقة، بما في ذلك سياسات الإنتاج والتصدير والاستثمار والتنمية المستدامة. سنوضح أهداف هذه السياسات وآلياتها التنفيذية.

ثانيًا، سنركز على الاستراتيجيات الحكومية طويلة المدى لتطوير وتعزيز قطاع النفط والطاقة، مثل استراتيجيات زيادة الاحتياطيات والإنتاج، وتنويع مصادر الطاقة، وتحديث البنية التحتية، وغيرها.

ثالثًا، سنقوم بدراسة وتحليل مدى كفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي في دعم وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومية. سنحدد نقاط القوة والضعف في هذا الإطار، ونقترح التعديلات والتحسينات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

من خلال هذا المطلب، سنكتسب فهمًا شاملاً للتوجهات الحكومية في إدارة وتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق، وكذلك مدى ملاءمة الإطار التشريعي والقانوني الحالي لتلبية هذه التوجهات. سيساعد ذلك على تحديد الفجوات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، وطرح الحلول والتوصيات المناسبة لمعالجتها. **وسوف نتناول بيان ذلك بالتفصيل على النحو التالي:**

أولاً: السياسات الحكومية

تتبنى الحكومة العراقية عددًا من السياسات الرئيسية المتعلقة بقطاع النفط والطاقة، والتي تهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات الطبيعية الهائلة، وضمان استدامتها لتلبية احتياجات البلاد الحالية والمستقبلية. **فيما يلي تفاصيل عن أبرز هذه السياسات الحكومية**

١. سياسة زيادة الإنتاج وتعظيم العائدات

تهدف هذه السياسة إلى زيادة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في العراق، من خلال تطوير الحقول القائمة واستغلال الاحتياطيات الجديدة، بهدف تعظيم العائدات المالية للدولة من هذا القطاع الحيوي. تتضمن هذه السياسة مبادرات مثل جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين البنية التحتية للإنتاج والتصدير[١٤].

٢. سياسة تنويع مصادر الطاقة

تهدف هذه السياسة إلى تنويع مصادر الطاقة في العراق، وتقليل الاعتماد الكبير على النفط الخام والغاز الطبيعي. تشمل هذه السياسة التركيز على تطوير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، فضلاً عن تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات[١٥].

٣. سياسة الاستدامة البيئية

تركز هذه السياسة على ضمان استدامة عمليات النفط والغاز من الناحية البيئية، وتقليل الآثار السلبية على البيئة والموارد الطبيعية. تشمل هذه السياسة تطبيق المعايير والممارسات البيئية الفضلى، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة النفايات والمخلفات بشكل سليم[١٦].

من خلال هذه السياسات الحكومية، تسعى العراق إلى تحقيق أقصى استفادة من ثرواتها النفطية والغازية، مع الحفاظ على الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل. وتشكل هذه السياسات الإطار العام لاستراتيجيات وخطط التنمية الحكومية في قطاع النفط والطاقة.

ثانياً: الاستراتيجيات الحكومية

لتنفيذ سياساتها المتعلقة بقطاع النفط والطاقة، اعتمدت الحكومة العراقية عدة استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى تطوير وتعزيز هذا القطاع الحيوي. ومن أهم هذه الاستراتيجيات الاستراتجية الوطنية المتكاملة للطاقة خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠٣٠)، وتهدف هذه الاستراتجية إلى إدارة موارد الطاقة في البلاد خلال الفترة القادمة عبر خطة متكاملة للاستفادة من الموارد النفطية والغاز المصاحب وبقية المنشآت النفطية بما يضاعف موارد البلاد المالية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في رفع صادرات النفط العراقية إلى ستة ملايين برميل يومياُ. كما ستسهم كذلك في تطوير الصناعات البتروكيماوية في العراق عبر التعاقد مع عشر شركات متخصصة في هذا المجال متوقعاً أن يسهم ذلك في دفع العراق إلى مقدمة الدول الصناعية في قطاع البتروكيمياويات[١٧]

تشكل هذه الاستراتيجية الحكومية وغيرها الإطار العام لتطوير وتعزيز قطاع النفط والطاقة في العراق على المدى الطويل، وتغطي جوانب مختلفة مثل زيادة الاحتياطيات والإنتاج، وتحديث البنية التحتية، وتنويع مصادر الطاقة. وتعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على توفر الإطار التشريعي والقانوني الملائم لتنفيذها بكفاءة.

ثالثاً: تحليل كفاءة الإطار التشريعي والقانوني

على الرغم من اعتماد العراق إطارًا تشريعيًا وقانونيًا شاملاً لتنظيم قطاع النفط والطاقة، إلا أن هناك العديد من نقاط القوة والضعف في هذا الإطار فيما يتعلق بتلبية متطلبات السياسات والاستراتيجيات الحكومية في هذا المجال. **فيما يلي تحليل لكفاءة الإطار التشريعي والقانوني الحالي:**

أ- نقاط القوة

١. **شمولية القوانين والتشريعات:** يغطي الإطار التشريعي والقانوني الحالي معظم جوانب قطاع النفط والطاقة، بما في ذلك الاستكشاف والإنتاج والتصدير والضرائب والبيئة والسلامة، مما يوفر إطارًا متكاملاً لتنظيم هذا القطاع الحيوي.

٢. **تعزيز الاستثمار الأجنبي:** تتضمن بعض القوانين والتشريعات الحالية أحكامًا لتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز، مما يدعم جهود الحكومة لجذب رؤوس الأموال والخبرات الفنية اللازمة لتطوير هذا القطاع[١٨].

٣. **التركيز على الاستدامة البيئية:** يولي الإطار التشريعي والقانوني الحالي اهتمامًا كبيرًا للاستدامة البيئية لعمليات النفط والغاز، من خلال قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية[١٩].

ب- نقاط الضعف

١. **قدم بعض القوانين والتشريعات:** على الرغم من محاولات التحديث، إلا أن بعض القوانين والتشريعات الحالية قديمة وقد لا تتماشى مع التطورات والتقنيات الحديثة في قطاع النفط والطاقة.

٢. **عدم الوضوح وتضارب القوانين:** في بعض الحالات، تتضارب بعض القوانين والتشريعات مع بعضها البعض، أو تكون غير واضحة في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المختلفة، مما يؤدي إلى تعقيدات في التنفيذ.

٣. **التحديات في إنفاذ القوانين:** على الرغم من وجود إطار تشريعي وقانوني شامل، إلا أن هناك تحديات في إنفاذ هذه القوانين والتشريعات بفعالية، بسبب عوامل مثل ضعف المؤسسات الحكومية والبيروقراطية المعقدة.

لمعالجة نقاط الضعف هذه، يوصي الخبراء بضرورة مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات القديمة لمواكبة التطورات الحديثة، وتوضيح أي تضارب أو غموض في القوانين، وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية لإنفاذ القوانين بشكل فعال.

المبحث الثالث/ الآليات المقترحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق والبصرة

يعد قطاع النفط والطاقة في العراق ومحافظة البصرة خاصة من أهم القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تعيق تطوره واستثماره بشكل فعال.

لذا يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم الآليات والسبل المقترحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل عام ومحافظة البصرة على وجه الخصوص.

حيث سيتناول المطلب الأول التعديلات التشريعية والقانونية المقترحة لتطوير هذا القطاع، بالإضافة للسياسات والاستراتيجيات الجديدة اللازمة لتنميته. بينما سيتناول المطلب الثاني آليات تحسين البنية التحتية ودور القطاعين الحكومي والخاص في تمويل وتطوير الاستثمارات في قطاع النفط. وستتم دراسة حالة محافظة البصرة وتحديد أهم الآليات لتطوير قطاع النفط فيها.

وعلى ضوء ذلك ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعديلات تشريعية وقانونية مقترحة لتطوير هذا القطاع، وسياسات واستراتيجيات جديدة لتنميته.

المطلب الثاني: آليات لتحسين البنية التحتية والاستثمار في قطاع النفط والطاقة، ودور الحكومة والقطاع الخاص في تطويره، ودراسة حالة محافظة البصرة وآليات تطوير قطاع النفط فيها.

المطلب الأول/ تعديلات تشريعية وقانونية مقترحة لتطوير هذا القطاع وسياسات واستراتيجيات جديدة لتنميته

يواجه قطاع النفط والطاقة في العراق تحديات عديدة منها قصور الإطار التشريعي والقانوني الحالي الذي يحكم القطاع، كما أن السياسات والاستراتيجيات المتبعة حاليا تعوق جهود تطوير وتنمية هذا القطاع[٢٠].

لذا يتناول هذا المطلب أهم التعديلات والتغييرات المقترحة على مستوى التشريعات والقوانين والسياسات المتبعة، والتي من شأنها أن تساهم في تطوير وتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق. حيث سيتناول الجزء الأول التعديلات التشريعية اللازم إدخالها على التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالقطاع. بينما سيتطرق الجزء الثاني للتعديلات القانونية المقترحة. أما الجزء الثالث فسيركز على وضع السياسات والاستراتيجيات الجديدة المطلوبة لتوجيه جهود التنمية في هذا القطاع على المستوى الوطني. **وسوف نتناول ذلك بالتفصيل على النحو التالي:**

أولاً: التعديلات التشريعية المقترحة:

لمواجهة التحديات التي يواجهها قطاع النفط والطاقة في العراق، يتطلب الأمر إجراء تعديلات جوهرية على التشريعات والقوانين الحالية التي تحكم هذا القطاع الحيوي، وفيما يلي أهم التعديلات التشريعية المقترحة:

١. إصدار قانون نفط وغاز جديد

يتعين إصدار قانون نفط وغاز جديد، بحيث يتضمن هذا القانون الجديد أحكاماً تواكب التطورات والمستجدات في هذا القطاع، وتنظم عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق للنفط والغاز بطريقة شفافة وعادلة.

٢. تعديل قانون وزارة النفط رقم ١٠١لسنة ١٩٧٦

يقترح المركز إجراء تعديلات جوهرية على قانون وزارة النفط الحالي، بحيث يتم فصل مهام الوزارة كجهة رقابية وإشرافية عن الشركات النفطية التابعة لها، وإعادة هيكلة الوزارة لتصبح جهة رائدة في وضع السياسات والاستراتيجيات للقطاع.

٣. إصدار تشريعات جديدة لتنظيم قطاع الطاقة المتجددة:

نظراً لأهمية تنويع مصادر الطاقة، يقترح المركز إصدار تشريعات جديدة تنظم قطاع الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح والكتلة الحيوية، إلخ)، وتحفز الاستثمار في هذا المجال من خلال توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة.

٤. تعديل قانون حماية البيئة:

في ضوء التحديات البيئية التي تواجهها عمليات إنتاج النفط والغاز، يقترح المركز إجراء تعديلات على قانون حماية البيئة لتشديد المعايير والضوابط البيئية، وفرض غرامات مالية صارمة على المخالفات البيئية في هذا القطاع.

ثانياً: التعديلات القانونية المقترحة

بالإضافة إلى التعديلات التشريعية، يتطلب تطوير قطاع النفط والطاقة في العراق إجراء تعديلات على مجموعة من القوانين واللوائح الحالية التي تنظم هذا القطاع، **وفيما يلي أهم هذه التعديلات القانونية المقترحة**[٢١]

١. تعديل قانون الاستثمار النفطي رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧

يتعين إجراء تعديلات على قانون الاستثمار النفطي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز، من خلال تقديم حوافز وضمانات أفضل للشركات المستثمرة.

٢. تعديل قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦

يتعين إعادة النظر في هذا القانون وتحديثه بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة لتسويق النفط والغاز على المستوى الدولي، وضمان المنافسة العادلة وشفافية عمليات التسويق.

٣. تعديل قانون الشركات النفطية العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧:

يجب إجراء تعديلات على هذا القانون لمنح الشركات النفطية العامة استقلالية أكبر في إدارة أعمالها وعملياتها، وتحسين كفاءتها التشغيلية والإنتاجية، مع تعزيز آليات الرقابة والمساءلة.

٤. تعديل قانون الضرائب على الشركات النفطية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠

يجب مراجعة هذا القانون وتحديث الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات النفطية العاملة في العراق، بما يضمن الحصول على عائدات مالية عادلة للدولة، مع الحفاظ على جاذبية الاستثمار في هذا القطاع.

هذه هي أهم التعديلات القانونية المقترحة حسب الدراسة الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق من الناحية القانونية، بما يتماشى مع المتطلبات والمعايير الدولية.

ثالثاً: السياسات والاستراتيجيات الجديدة المقترحة

لضمان تطوير وتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل شامل، لا بد من وضع سياسات واستراتيجيات جديدة تتماشى مع التحديات والمتطلبات المستقبلية لهذا القطاع الحيوي، **وفيما يلي أهم هذه السياسات والاستراتيجيات المقترحة**[٢٢]

١. سياسة تنويع مصادر الطاقة

تهدف هذه السياسة إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز كمصادر رئيسية للطاقة، من خلال تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لتحقيق أمن الطاقة واستدامتها على المدى الطويل.

٢. استراتيجية تطوير البنية التحتية للقطاع

تركز هذه الاستراتيجية على تحديث وتطوير البنية التحتية لقطاع النفط والطاقة، بما في ذلك شبكات أنابيب النفط والغاز، ومحطات التكرير، ومرافق التخزين والتصدير، لضمان كفاءة العمليات وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

٣. سياسة الاستخدام الأمثل للغاز الطبيعي

تهدف هذه السياسة إلى الاستفادة القصوى من الغاز الطبيعي المنتج في العراق، سواء لأغراض التصدير أو لاستخدامه كمصدر للطاقة محليًا، بدلاً من حرقه كما هو الحال حاليًا، وذلك من خلال استثمارات في مجالات معالجة الغاز واستغلاله بكفاءة.

٤. استراتيجية تعزيز الشفافية وحوكمة القطاع

تركز هذه الاستراتيجية على تحسين الشفافية والحوكمة في قطاع النفط والطاقة، من خلال تطبيق معايير دولية للإفصاح والمساءلة، ومكافحة الفساد، وضمان المنافسة العادلة وحقوق المستثمرين، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز الثقة في هذا القطاع.

المطلب الثاني/ آليات لتحسين البنية التحتية والاستثمار في قطاع النفط والطاقة، ودور الحكومة والقطاع الخاص في تطويره ودراسة حالة محافظة البصرة وآليات تطوير قطاع النفط فيها

يُعتبر قطاع النفط والطاقة من أهم القطاعات الاستراتيجية في العراق، حيث يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني ويساهم بشكل كبير في الدخل القومي. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع

العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتنميته، بما في ذلك تقادم البنية التحتية وضعف الاستثمارات وغياب السياسات والاستراتيجيات الفعالة.

لذلك، يتناول هذا المطلب آليات تحسين البنية التحتية وجذب المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة، بالإضافة إلى دور الحكومة والقطاع الخاص في تطوير هذا القطاع الحيوي. كما سيتم التركيز على دراسة حالة محافظة البصرة، باعتبارها واحدة من أهم المناطق النفطية في العراق، وتسليط الضوء على آليات تطوير قطاع النفط فيها.

ومن خلال هذه المحاور، سيتم تقديم تحليل شامل للتحديات والفرص في قطاع النفط والطاقة، والحلول المقترحة لتعزيز البنية التحتية والاستثمارات، بالإضافة إلى تحديد أدوار الجهات المعنية في عملية التطوير، مع التركيز على محافظة البصرة كدراسة حالة عملية.

وسوف نتناول بيان ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: آليات تحسين البنية التحتية والاستثمار:

لتحسين البنية التحتية وجذب المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة العراقي، هناك عدد من الآليات المقترحة[٢٣]، تتمثل فيما يلي:

١. إعادة تأهيل وتحديث شبكات أنابيب النفط والغاز:

تعتبر شبكات أنابيب النفط والغاز في العراق قديمة ومتهالكة، مما يؤدي إلى تسربات واهدار للموارد. لذلك، يتعين وضع خطة طموحة لإعادة تأهيل وتحديث هذه الشبكات باستخدام أحدث التقنيات، بالإضافة إلى إنشاء شبكات جديدة لربط حقول النفط والغاز بمحطات التكرير والتصدير.

٢. تطوير مرافق التكرير والتخزين والتصدير:

تحتاج مرافق تكرير النفط الخام ومرافق تخزين النفط والغاز ومنشآت التصدير في العراق إلى تطوير وتحديث لزيادة طاقتها الإنتاجية وتحسين كفاءتها. كما يتعين وضع إنشاء مصافٍ جديدة وتوسيع سعات التخزين والتصدير، بالإضافة إلى استخدام تقنيات حديثة لتقليل الآثار البيئية.

٣. تشجيع الاستثمار الأجنبي والشراكات مع شركات النفط العالمية:

نظرًا لحاجة قطاع النفط والغاز العراقي إلى استثمارات ضخمة، يتعين تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز جذابة للشركات الأجنبية، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات مع شركات النفط العالمية للاستفادة من خبراتها وتقنياتها المتقدمة.

٤. تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة

في إطار جهود تنويع مصادر الطاقة، يتعين الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة، مثل محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

هذه هي أهم الآليات المقترحة لتحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة العراقي، حسب الدراسة الصادرة عن مركز الخليج للدراسات، والتي تغطي مختلف جوانب هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: دور الحكومة والقطاع الخاص في التطوير

لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق بشكل فعال، تلعب كل من الحكومة والقطاع الخاص دوراً محورياً[٢٤]، وذلك على النحو التالي:

١. دور الحكومة:

تقع على عاتق الحكومة العراقية مسؤولية رئيسية في تطوير قطاع النفط والطاقة، ويشمل ذلك:

- وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية هذا القطاع بما يتماشى مع الأهداف التنموية للبلاد.
- إصلاح الإطار التشريعي والقانوني لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وضمان المنافسة العادلة.
- توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة، مثل شبكات أنابيب النفط والغاز والطرق والموانئ.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة هذا القطاع ومكافحة الفساد.
- تطوير القوى العاملة الوطنية المؤهلة لهذا القطاع من خلال برامج التدريب والتعليم.

٢. دور القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، دوراً محورياً في تطوير قطاع النفط والطاقة العراقي، ويشمل ذلك:

- الاستثمار في مشاريع استكشاف وإنتاج النفط والغاز، وكذلك مشاريع التكرير والتسويق.
- توفير التقنيات والخبرات المتقدمة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبنية التحتية.
- المساهمة في تطوير القوى العاملة المحلية من خلال برامج التدريب والتطوير المهني.
- تعزيز المنافسة وتقديم أفضل الممارسات في إدارة عمليات هذا القطاع.
- الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية في جميع مشاريعهم.

ومن جانبنا نؤكد على أهمية التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة لقطاع النفط والطاقة في العراق، حيث يكمل كل طرف الآخر في المهام والمسؤوليات.

ثالثاً: دراسة حالة محافظة البصرة وآليات تطوير قطاع النفط:

تعتبر محافظة البصرة واحدة من أهم المناطق النفطية في العراق، حيث تضم العديد من حقول النفط والغاز الكبيرة، إلى جانب موانئ التصدير الرئيسية[٢٥]. **ومع ذلك، يواجه قطاع النفط في هذه المحافظة العديد من التحديات التي تعيق تطوره، وذلك على النحو التالي:**

١. تحديات قطاع النفط في محافظة البصرة

- البنية التحتية المتهالكة، بما في ذلك شبكات أنابيب النفط والغاز القديمة وميناء البصرة النفطي المتقادم.
- ضعف الاستثمارات في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز في حقول المحافظة.
- تدهور البيئة البحرية والساحلية بسبب التلوث الناجم عن عمليات إنتاج النفط.
- نقص القوى العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات صناعة النفط والغاز.

٢. آليات تطوير قطاع النفط في محافظة البصرة

- إعادة تأهيل وتحديث البنية التحتية النفطية، بما في ذلك شبكات الأنابيب وموانئ التصدير.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مشاريع استكشاف واستخراج النفط والغاز الجديدة.
- تطبيق أفضل الممارسات البيئية في عمليات إنتاج النفط لحماية البيئة البحرية والساحلية[٢٦].
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتأهيل وتطوير القوى العاملة المحلية في مجالات النفط والغاز.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير صناعة النفط والغاز في المحافظة من خلال الشراكات والمشاريع المشتركة.
- تحسين البنية التحتية العامة، مثل الطرق والكهرباء والمياه، لدعم عمليات قطاع النفط.

ومن جانبنا نؤكد على أهمية تنفيذ هذه الآليات بشكل متكامل لتحقيق تطوير شامل لقطاع النفط في محافظة البصرة، مما سيساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي والوطني ويحسن مستويات المعيشة للسكان.

الخاتمة

لا شك أن قطاع النفط والطاقة يمثل شريان الحياة للاقتصاد العراقي، كونه المصدر الرئيسي للدخل القومي والعمود الفقري للتنمية المستدامة في البلاد. لكن هذا القطاع الحيوي يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تطويره وتعظيم الاستفادة من إمكاناته الهائلة.

ومن أبرز هذه التحديات قصور الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم لقطاع النفط والطاقة، حيث تبين أن القوانين والتشريعات المعمول بها قديمة وغير كافية لجذب الاستثمارات والشراكات مع القطاع الخاص، كما أنها لا تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال.

لذلك، فقد تناولت هذه الدراسة أهم الآليات التشريعية والقانونية المقترحة لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق، من خلال اقتراح تعديلات تشريعية وقانونية جديدة، ووضع سياسات واستراتيجيات حكومية لتنمية هذا القطاع وتحسين بنيته التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما ركزت الدراسة على محافظة البصرة باعتبارها المحافظة الأكثر أهمية في قطاع النفط والطاقة، حيث قدمت آليات خاصة لتطوير هذا القطاع في المحافظة وتذليل التحديات التي تواجهه هناك، إضافة إلى تحديد أدوار الحكومة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية في عملية التطوير هذه.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات والمقترحات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

يمكننا استخلاص أهم النتائج التالية:

١. يعد قطاع النفط والطاقة العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي ويساهم بنسبة ٩٠% من إيرادات الموازنة العامة للدولة. لكن هذا القطاع الحيوي يعاني من العديد من التحديات والعقبات.

٢. من أبرز التحديات التي تواجه قطاع النفط والطاقة في العراق قصور الإطار التشريعي والقانوني الحالي المنظم له، حيث تبين أن القوانين والتشريعات المعمول بها قديمة وغير ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات مع القطاع الخاص.

٣. يشوب الإطار التشريعي والقانوني الحالي الكثير من الغموض وتداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم، مما يخلق بيئة غير مستقرة وغير جاذبة للمستثمرين في قطاع النفط والطاقة.

٤. تعاني البنية التحتية لقطاع النفط والغاز في العراق من التقادم والإهمال المتراكم بسبب الحروب والنزاعات والحصار الاقتصادي، حيث تحتاج حقول النفط ومنشآت التكرير والتصدير إلى تأهيل وتحديث شامل.

٥. يفتقر قطاع النفط والطاقة في العراق إلى الاستثمارات والخبرات الفنية المتخصصة اللازمة لتطويره، خاصة بعد هجرة العديد من الكفاءات العراقية في هذا المجال خلال فترات الأزمات.

٦. محافظة البصرة تعد المنطقة الأكثر أهمية في العراق من حيث إنتاج النفط والغاز، حيث تضم معظم الحقول النفطية الرئيسية وموانئ التصدير البحرية، لكن قطاع النفط في المحافظة يعاني من تحديات خاصة تتعلق بالبنية التحتية المتهالكة.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم أهم التوصيات والمقترحات التالية:

١. **إجراء إصلاح شامل للإطار التشريعي والقانوني المنظم لقطاع النفط والطاقة في العراق، من خلال:** تعديل وتحديث القوانين والتشريعات الحالية لمواكبة المعايير والممارسات الدولية الحديثة، سن تشريعات جديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص في هذا القطاع، وتوضيح الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم فيما يتعلق بإدارة واستثمار قطاع النفط والطاقة.

٢. **وضع استراتيجية وطنية شاملة لتنمية قطاع النفط والطاقة في العراق، تتضمن:** خطط وبرامج لتحديث البنية التحتية وتأهيل حقول النفط ومنشآت التكرير والتصدير، سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكات مع الشركات العالمية الرائدة، برامج لتدريب وتأهيل الكوادر العراقية وجذب الخبرات الفنية المتخصصة في هذا المجال، ووضع آليات للتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والطاقة.

٣. **إنشاء هيئة أو وزارة متخصصة لقطاع النفط والطاقة، تتولى مهام تنظيم وإدارة هذا القطاع الحيوي بكفاءة عالية.**

٤. **وضع خطة متكاملة لتطوير قطاع النفط في محافظة البصرة، تشمل:** مشاريع لتحديث البنية التحتية وإعادة تأهيل حقول النفط والغاز ومنشآت التصدير في المحافظة، جذب استثمارات أجنبية وشراكات مع شركات عالمية متخصصة للعمل في محافظة البصرة، تدريب وتأهيل الكوادر المحلية العاملة في قطاع النفط بالمحافظة، وتعزيز التنسيق مع الحكومة الاتحادية لضمان تكامل الجهود في تطوير هذا القطاع بالمحافظة.

٥. تبني سياسات وممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة في قطاع النفط والطاقة، من خلال: اعتماد التقنيات الحديثة لترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات الملوثة، تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية والرياح، فرض معايير بيئية صارمة على عمليات استخراج واستغلال النفط والغاز، والتوسع في الصناعات البتروكيماوية لتعظيم الاستفادة من الثروات النفطية.

٦. تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تطوير قطاع النفط والطاقة، من خلال: تقديم حوافز استثمارية وضريبية للشركات الخاصة العاملة في هذا القطاع، إزالة العقبات البيروقراطية وتسهيل إجراءات الترخيص والاستثمار، تشجيع الشراكات بين الشركات الحكومية والخاصة الوطنية والأجنبية، وتوفير بيئة قانونية وأمنية مستقرة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

إن تنفيذ هذه التوصيات بشكل متكامل من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تطوير قطاع النفط والطاقة في العراق وتذليل المعوقات التي تواجهه، وبالتالي تعظيم الاستفادة من ثرواته الهائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

الهوامش

(1)El Anshasy, Amany A. "Oil shocks and oil producers' growth: where did all the spending go?." OPEC Energy Review 38.3 (2014): PP.243-271.

(2)Kumins, Lawrence C. "Iraq Oil: Reserves, Production, and Potential Revenues." Congressional Information Service, Library of Congress, 2004, p.2-3.

(3)OPEC (2023). Iraq: Oil & Gas Exports and Infrastructure. OPEC Annual Statistical Bulletin 2023 (pp. 158-168). Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries.

(4) **Alva**, **C. A.**, **et al.** "**Iraq's Energy S**ector: A Roadmap to a Brighter Future." International Energy Agency: Paris, France (2019):pp. 5-45.

(5) Iraq Energy Outlook 2021, International Energy Agency (IEA), pp53-61.

(6)Iraq Oil Exports and Infrastructure, OPEC Annual Statistical Bulletin 2022, pp.183-192.

(7)Iraq Oil and Gas Infrastructure Development Plan 2021-2030", pp.74-92.

(٨) قانون النفط والغاز رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ لاقليم كوردستان العراقي.

(٩) قانون الشركات النفطية الوطنية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.

(١٠) قانون تنظيم عقود التراخيص النفطية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٨.

(١١) قانون فرض ضريبة دخل على الشركات الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠.

(١٢) قانون حماية البيئة من عمليات النفط والغاز رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

(١٣) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي،٢٠١١، ص١٠-١١.

(١٤) وزارة النفط العراقية، وثيقة سياسات قطاع النفط والطاقة ٢٠٢١-٢٠٣٠، ص٨-١٦.

(١٥) وزارة الكهرباء العراقية، استراتيجية تنويع مصادر الطاقة في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣٥، ص١٠-٢٥.

(١٦) وزارة البيئة العراقية، سياسة الاستدامة البيئية لقطاع النفط والغاز، ص٣-١٨.

(١٧) كونا(وكالة الأنباء الكويتية)، العراق يطلق خطة استراتجية لإدارة الطاقة حتى عام ٢٠٣٠، مقال منشور على شبكة الانترنت، تمت الزيارة في ٢٠-٣-٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:
#https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2316446&Language=ar

(١٨) محمد السيد بنداري، الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول- دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة مدينة السادات، المنوفية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣، ص ١٣٣٤-١٤٥.

(١٩) مظفر البزاوي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الأفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوبك، المجلد٤٤، العدد١٦٥، ص٢٠.

(20)Maniruzzaman, A. F. M., and Khalid Al-Saleem. "The energy and environment dilemma: sustainably developing Iraqi oil and gas in International law and policy-prospects and challenges." Oil, Gas & Energy Law Intelligence (2017)., PP.100.

(٢١) معهد الدراسات الاستراتيجية والأمنية، إصلاح قطاع النفط والغاز في العراق: الفرص والتحديات، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص. ٩٧-١٢٥. البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة- مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، ٢٠٢٠، ص١-٢٥.

(٢٢) وزارة النفط العراقية بالتعاون مع البنك الدولي، "استراتيجية وطنية لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق"، بغداد، العراق، ٢٠٢٣، ص. ١٨-٤٢.

(٢٣) للمزيد انظر: رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، جامعة بابل كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد ٢٠١٦، العدد ١٨ (٣١ مارس/آذار ٢٠١٦)، ص ٥٨-٨٦.

(24) **Jaffe, Amy Myers.** "**Iraq's Oil Sector: Past, Present, and Future.**" PREPARED IN CONJUNCTION WITH AN ENERGY STUDY SPONSORED BY JAPAN PETROLEUM ENERGY CENTER AND THE JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY (2007), pp.9-15. O'Sullivan, Meghan. "Iraqi politics and implications for oil and energy." (2011), pp.11-30.

(25) Visser, Reidar. "Basra Crude: The Great Game of Iraq's" Southern" Oil." (2007), pp.1-19.

(26) Morrison, Leanne J., Alia Alshamari, and Glenn Finau. "Interrogating the environmental accountability of foreign oil and gas companies in Basra, Iraq: a stakeholder theory perspective." Meditari Accountancy Research 32.1 (2024): pp.207-233.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١ــ رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، جامعة بابل كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد ٢٠١٦، العدد ١٨ (٣١ مارس/آذار ٢٠١٦).

٢ــ سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي،٢٠١١.

٣ــ قانون الشركات النفطية الوطنية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.

٤ــ قانون النفط والغاز رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ لاقليم كوردستان العراقي.

٥ــ قانون تنظيم عقود التراخيص النفطية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٨.

٦ــ قانون حماية البيئة من عمليات النفط والغاز رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

٧ــ قانون فرض ضريبة دخل على الشركات الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠.

٨ــ محمد السيد بنداري، الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول- دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة مدينة السادات، المنوفية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣.

٩ــ مظفر البزاوي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الأفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوبك، المجلد٤٤، العدد١٦٥.

١٠ــ معهد الدراسات الاستراتيجية والأمنية، إصلاح قطاع النفط والغاز في العراق: الفرص والتحديات، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص. ٩٧-١٢٥. البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة- مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، ٢٠٢٠.

١١ــ وزارة البيئة العراقية، سياسة الاستدامة البيئية لقطاع النفط والغاز.

١٢ــ وزارة الكهرباء العراقية، استراتيجية تنويع مصادر الطاقة في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣٥.

١٣ــ وزارة النفط العراقية بالتعاون مع البنك الدولي، "استراتيجية وطنية لتطوير قطاع النفط والطاقة في العراق"، بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

١٤ــ وزارة النفط العراقية، وثيقة سياسات قطاع النفط والطاقة ٢٠٢١-٢٠٣٠.

١٥ــ كونا(وكالة الأنباء الكويتية)، العراق يطلق خطة استراتجية لإدارة الطاقة حتى عام ٢٠٣٠، مقال منشور على شبكة الانترنت، تمت الزيارة في ٢٠-٣-٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2316446&Language=ar#

ثانياً: المراجع الأجنبية

1-Alva, C. A., et al. "Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future." International Energy Agency: Paris, France (2019):pp. 5-45.
2-El Anshasy, Amany A. "Oil shocks and oil producers' growth: where did all the spending go?." OPEC Energy Review 38.3 (2014): PP.243-271.
3-Iraq Energy Outlook 2021, International Energy Agency (IEA), pp53-61.
4-Iraq Oil and Gas Infrastructure Development Plan 2021-2030", pp.74-92.
5-Iraq Oil Exports and Infrastructure, OPEC Annual Statistical Bulletin 2022, pp.183-192.
6-Jaffe, Amy Myers. "Iraq's Oil Sector: Past, Present, and Future." PREPARED IN CONJUNCTION WITH AN ENERGY STUDY SPONSORED BY JAPAN PETROLEUM ENERGY CENTER AND THE JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY (2007), pp.9-15. O'Sullivan, Meghan. "Iraqi politics and implications for oil and energy." (2011), pp.11-30.
7-Kumins, Lawrence C. "Iraq Oil: Reserves, Production, and Potential Revenues." Congressional Information Service, Library of Congress, 2004, p.2-3.
8-Maniruzzaman, A. F. M., and Khalid Al-Saleem. "The energy and environment dilemma: sustainably developing Iraqi oil and gas in International law and policy-prospects and challenges." Oil, Gas & Energy Law Intelligence (2017)., PP.100.
9-Morrison, Leanne J., Alia Alshamari, and Glenn Finau. "Interrogating the environmental accountability of foreign oil and gas companies in Basra, Iraq: a stakeholder theory perspective." Meditari Accountancy Research 32.1 (2024): pp.207-233.
10-OPEC (2023). Iraq: Oil & Gas Exports and Infrastructure. OPEC Annual Statistical Bulletin 2023 (pp. 158-168). Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries.
11-Visser, Reidar. "Basra Crude: The Great Game of Iraq's" Southern" Oil." (2007), pp.1-19.